الافْتِتَاحِيَّة

قضيّة الأُسرَة وليس قضيّة المرأة

جعلت الحركات النّسويّة الغربيّة، منذ بدايات القرن العشرين، قضيّة المرأة وتحريرها من قيود المجتمع، ومساواتها بالرجل أهمّ من أيِّ قضيّة اجتماعيّة أو سياسيّة أو اقتصاديّة. وقد اتُّهمت هذه الحركات ما أطلقت عليه «المجتمع الذّكوريّ» بأنَّه سبب ما تعرَّضت له النّساء من ظلم ومن قيود عبر العصور. كما اتُّهمت «السّلطة الأبويّة» في داخل الأُسرَة بأنَّها سبب منع المرأة مِنَ التّمكين ومِنَ التّمتُّع بحرِّيَّتها واستقلالها. ولذلك، ستربط الأدبيّات الفكريّة والنّظريّة لهذه الحركات بين تحرير المرأة وتمكينها، وبين التّخلُّص من المجتمع الذّكوريّ من جهة، والقضاء على السّلطة الأبويّة الأُسريّة من جهة ثانية.

وفي الواقع، لقد تعرَّضت النّساء في أوروبا مع باقي أفراد الأُسرَة لكثير مِنَ الشّقاء والتّعسُّف في بدايات الثّورة الصّناعيَّة. ففي نهاية القرن التّاسع عشر كان العُمَّال مِنَ النّساء والرِّجال والأطفال يعملون نحو 16 ساعة يوميًّا في المصانع والمعامل، وحتَّى في المناجِم، والأسوأ من ذلك في مصانع الكبريت حيث يؤدِّي استنشاق الفوسفور إلى أمراض سرطانيَّة وإلى تشوُّهاتٍ جلديّة مُميتة، وذلك كلّه

مقابل أجور زهيدة لا تكاد تكفيهم شراء ما يسدّ رمقهم. ولذلك، كان أهمّ مطلب للعُمّال مِنَ النّساء والرّجال في تلك المدَّة هو دوام عمل ثماني ساعات بدل من ستّ عشرة ساعة. لكنَّ الحركات النّسائيّة أهملت لاحقًا ما تعرَّضَ له الرِّجال والأطفال من تعسُّفٍ وشقاء، وجعلت معاناة النّساء هي الأبرز.

أمَّا في الحربَين العالميَّتَين اللَّتَين فَقَدَت فيهما أوروبا أكثر من ستّين مليون ضحيَّة معظمهم من الرِّجال، فقد باتَ على المرأةِ أن تتحمَّلَ عبءَ العمل في المصانع في أثناء الحرب، وعبء رعاية الأُسرَة التي فَقَدَت مُعيلها بعد الحرب. وقد أدَّت هذه التّحوُّلات إلى بداية تغيير في أدوار المرأة في الغرب على الصُّعُدِ الاجتماعيّة والعائليّة، فتزايدت الحاجة إلى المرأة للعمل في المؤسَّسات والمصانع، وتراجعت حاجتها في الوقت نفسه للإقبال على الزّواج والإنجاب وتشكيل أُسرة.

ترافقت هذه التّغيُّرات في أدوارِ المرأة وفي تراجع الاهتمام بالأُسرة مع مسار اقتصاديّ ثقافيّ في الغرب، سيجعل من الفردانيّة ومن الذّاتانيّة، بعد تهميش الدِّين وصعود الرّأسماليّة، الهدف الوحيد للحياة ولمعنى الوجود. وستصبح الرّغبات وإشباعاتها، والتي لا حدود لها أو ضوابط، هي الشّغل الشّاغل للإنسان. وستوظِّف الرّأسماليّة الصّاعدة هذه الرّغبات في الماكينة الاستهلاكيّة التي تريد تحويل المجتمع إلى مجرَّدِ أفرادٍ مستهلِكين لا يفعلون شيئًا سوى الإنفاق ثُمَّ الإنفاق على رغباتهم وحاجاتهم. ومع مثل هذه الفردانيّة ستتراجع تلقائيًّا قيمة الأُسرَة والعلاقات الأُسريّة وقيمة الزّواج، وسترتفع في المقابل قِيَم الحرِّيّة الشّخصيَّة وإشباع الرّغبات، والتي ستتجاوز تدريجًا أيّ ضوابط اجتماعيّة أو أخلاقيّة.

ساهم تشكُّل الدّولة المركزيّة في الغرب في نزعِ سلطة الوالدين عن أولادهم. وتحوَّلت مركزيّة المجتمع من الأُسرة إلى مؤسَّسات الدّولة وأجهزتها وخدماتها. وهكذا، بات أولاد أيّ أُسرة هم أبناء «الجمهوريّة الفرنسيّة» على سبيل المثال، وليسوا أبناء حصريِّين لوالديهم. وبما أنَّ الدولة هي التي تعلّم هؤلاء الأولاد وتُقدِّم لهم الخدمات الطّبِّيّة، وتُوفِّر لهم أنواعًا مختلفة من التّرفيه، فهي أَوْلَى مِنَ الأهلِ بتقرير مصيرهم ومستقبلهم. وهذه هي الذّريعة التي لجأت إليها السّلطات التّعليميَّة في أكثر من مدرسة أوروبيّة للرَّدِّ على رفضِ الأهل تعليم أبنائهم الشّذوذ أو المشاركة في الأنشطة التي تُروِّج له.

لم تكن هذه التّحوُّلات الفكريّة بمعزل عن ما جرى في العالم بعد انهيار

الاتِّحاد السّوفياتيّ، والذي سينظر إليه الغربيّون على أنَّه انتصار لنموذجهم اللّيبراليّ الاقتصاديّ ولنموذجهم في تعظيم الحرِّيّات الفرديّة، وفي مقدِّمها حُرِّيّة المرأة.

وسنلاحظ كيف ستزداد وتيرة المؤتمرات الدّوليّة حول المرأة، وبرعاية الأُمم المتَّحدة نفسها بعد العام 1990م ـ أي بعد تفكُّك الاتّحاد السّوفياتيّ ـ لتأكيد «انتصار» النّموذج الغربيّ، والذي يجب ـ وفاق الرّؤية الغربيّة ـ أن يتَّبعه العالم بأسره، بعدما باتت الولايات المتّحدة هي القطب الدّوليّ المُهَيْمن من دون منازع.

كان من أبرز هذه المؤتمرات الدّوليّة عن المرأة وأهمّها المؤتمر الذي عقدته الأُمم المتّحدة في العاصمة الصّينيّة في العام 1995م، والذي تكرَّست فيه مفاهيم الجندر وتمكين المرأة والنّوع الاجتماعيّ وكلّ أشكال الأُسرة، والتي مهّدت الطّريق لمَا نشهده اليوم من ترويج للشّذوذ، على أساس أنَّ الميول والدّوافع الجنسيَّة ليست ثابتة، وأنَّ المجتمع هو الذي يصنع هذه الميول، وأنَّ الإنسان في أيِّ مرحلة عمريّة يُحدِّد الجنس الذي ينتمي إليه... وهذه الأفكار والمفاهيم كافّة هي عمليًّا من نتاجات الجندر الذي لا يعترف بالتّمييز بين الذّكورة والأنوثة، ويسوّغ تغيُّر الميول الجنسيّة وتحوُّلاتها وعدم ثباتها.

لم تُعِر الحركات النّسويّة أيّ اهتمام بقضيّة الأُسرة، بعدما جعلت المرأة قضيَّتها، وجعلت تمكينها أساس التّغيير الاجتماعيّ في مواجهة الدِّين والعادات والتّقاليد. كما لم تحظَ الأُسرة في الوقت نفسه بأيِّ اهتمام لا مِنْ مواثيق الأُمم المتّحدة ولا مِن اتّفاقيَّاتها؛ مثل اتّفاقيَّة سيداو للقضاء على كافَّة أشكال التّمييز ضِدَّ المرأة (1979م)، بل باتت المرأة فقط هي القضيّة الأساس؛ ليصبح الشّذوذ ومجتمع الشّاذِّين لاحقًا هو القضيّة، وهو الذي يستحقّ الرّعاية والاهتمام والحاجة إلى الحماية.

لم يقتصر تهميش الأُسرة على الحركات النّسويّة وعلى وثائق الأُمم المتّحدة واتّفاقيّاتها، فقد تراجعت منذ السّتِّينيَّات الالتزامات الأخلاقيّة والاجتماعيّة المحافِظة التي كانت سائدة في المجتمعات الغربيّة، في ذروة الحرب الأميركيّة على فيتنام، والتي بدأت في العام 1955م، وما شهدته هذه الحرب من اعتراض واسع في المجتمع الأميركيّ، مع ما عُرف في العام 1960م بـ«الثّورة الجنسيّة» التي دَعَت إلى التّمرُّد على القِيَم المحافظة كافّة، الاجتماعيّة والتّربويّة والعائليّة، والتي عَدَّت التّحرُّر الجنسيّ من شروط التّحرُّر السّياسيّ والتّغيير الاجتماعيّ، والتي ترافقت مع

المطالبة بالحقوق المدنيّة للسّود، وانتشار ظاهرة «الهيبّيز» التي كانت تدعو بدورها إلى التّفلُّت مِنَ القِيَم والعادات والتّقاليد في المجتمع الأميركيّ، ما شكّل انقلابًا على تلك القِيَم المحافِظة التي عرفتها الأُسرة الغربيّة طوال قرون.

لقد التقطت السّلطات هذه «الثّورة»، إنْ لم تكن هي التي شجَّعتها وفتحت لها أبواب السّينما والإعلام والبرامج الفنِّيّة، والتي بدأت تبثُّ الأفلام الإباحيّة لتُحوِّل اهتمام النّاس إلى تلك «الثّورة الجنسيّة» عن الحرب في فيتنام. ولعلَّ ما يجري اليوم في الولايات المتّحدة من تبنٍّ رسميٍّ للشّذوذ، على المستويات الدّاخليّة والعالميّة، قد لا يكون بعيدًا عن «ثورة جنسيّة» ثانية، تُحوِّل الأنظار عن الأعباءِ الاقتصاديّة التي تسبَّبت بها الحرب التي يخوضها الغرب ضِدَّ روسيا. خصوصًا، وأنَّ الانقسام السّياسيّ في الولايات المتّحدة بين جمهوريّين وديمقراطيّين يشمل أيضًا تشريع الشّذوذ الذي يقف الجمهوريّين منه موقفًا سلبيًّا.

وقد يكون من اللّافت، أيضًا، أنَّ الرّئيس الرّوسيّ نفسه هاجَمَ الغرب في قضيّة الشّذوذ، وأعلن أنَّ الأُسرة المكوّنة مِنْ زواج رجل وامرأة فقط هي الكيان المعترَف به في البلاد؛ أي أنَّ هذا البُعد الاجتماعيّ الحضاريّ لبُنية الأسرة وشكلها تحوَّل إلى جزءٍ مِنَ الصّراع والمواجهة بين روسيا والغرب، وبين الغرب والصّين التي كان لها موقف مماثل مِنَ التّمسُّك ببنية الأُسرة ورفض الشّذوذ. كما رفضت دول أفريقيّة عدَّة الدّعوات الغربيّة إلى تشريع الشّذوذ وحمايته.

انتقلت عدوى الثّورة و«الهيبّيز» إلى أوروبا، واندلعت في العام 1968م، أي بعد ثماني سنوات فقط على الثّورة الجنسيّة في الولايات المتّحدة، ما عُرف بالثّورة الطّلّابيّة في فرنسا التي رفعت بدورها شعارات ضِدَّ السّياسات الحكوميّة، وضِدَّ العادات والتّقاليد المحافظة في المجتمع الفرنسيّ. وممَّا حصل عليه الطّلّاب، على سبيل المثال، بعد هذه «الثّورة» حقّ السَّكن الجامعيّ المختلط، بعدما كان السّكن يَفصل بين الذّكور والإناث. بعد ذلك، بدأت السّينما أيضًا تعرض أفلامًا إباحيّة، وتنشر المجلّات صورًا خلاعيّة.

هكذا، توسَّعت «عدوى» التّحرُّر والتّفلُّت مِنَ القِيَم ومِنَ السّلطات العائليّة والتّقاليد الاجتماعيّة، حتَّى إلى خارج البلاد والمجتمعات غير الغربيّة، بحيث باتت «الثّورة الجنسيّة» محلَّ اهتمام كُتّاب ومُثقّفين، عرب ومسلمين، وبحيث باتت سَرَديَّة تحرير المرأة وتمكينها والتّخلُّص مِن سلطة الأُسرة ومِنَ النّظام الأبويّ... من

أهمِّ ما يجب إنجازه للِّحاق برَكْبِ النّهوض والتّقدُّم والحداثة الغربيّة.

شَكّلت الدّعوة إلى التّمكين إغواءً وجاذبيّة لبعض النّساء في مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة، خصوصًا بعدما تبنَّتها الأُمم المتّحدة وجعلتها من حقوق الإنسان، وأنفقت كثير من المال للتّرويج لها عبر المنظّمات المدنيّة المختلفة، والجمعيّات النّسائيّة، بعد أن شيطنت النّظام الذّكوريّ والسّلطة الأبويّة. لكنّ هؤلاء النّسوة لم يلتفتنَ إلى أنّ:

- قضيّة المرأة هي أساسًا قضيّة غربيّة ومشكلة غربيّة، وهي ليست مشكلة عالميّة.
- الجندر الذي أخذ على عاتقه تمكين المرأة، من بدايات التّرويج له، كان مخادعًا؛ لأنّه استهدف عمليًّا تفكيك الأُسرة تارةً بتعدُّد أشكالها وطَورًا بتشريع الشّذوذ.
- بعض المشكلات الأُسريّة في مجتمعاتنا لا تعني أنَّ ما يطرحه الغرب حول المرأة هو الحلّ لتلك المشكلات. والأسوأ من ذلك الاعتقاد أنَّ حلّ هذه المشكلات يستدعي إعادة النّظر في النّصوص الدّينيّة والدّعوة إلى إعادةِ فهمها على ضوءِ الجندر.
- من غير الممكن الاجتهاد للفصل بين التّمكين والشّذوذ، فنَقبَل بالتّمكين ونرفض الشّذوذ. فالتّمكين عمليًّا هو جسر العبور إلى تفكيك الأُسرة والقضاءعليها. وما يطرحه الجندر هو مسار مترابط الحلقات، يبدأ بالتّمكين ولا ينتهي إلّا عند تعدُّدِ أشكال الأسرة وتشريع الشّذوذ، و«مجتمع الميم».
- التّمكين عمليًّا هو تحويل العلاقات الأُسريّة إلى علاقات صراع على السّلطة والنّفوذ، بدلًا من الاحترام والمودَّة والرّحمة. والتّمكين الجندريّ سيجعل الحياة الزّوجيّة حَلَبَة مواجهة وكَسْر إرادات لن يرغب كثير من الرِّجال وحتّى النّساء في خوضها، ما سيؤدِّي فعليًّا إلى تراجع الرّغبة في الزّواج، وتاليًا إلى تراجع الإنجاب، فنكون والحالة هذه، بسبب إغواء التّمكين، أمامَ نسخة جديدة مِنَ التّجربة الغربيّة التي وصلت إلى ما وصلت إليه من نهاية النّظام الأُسريّ.

إنَّ تراجع الغرب عن القِيَم المحافظة وعن العادات والتّقاليد التي كانت تعيشها مجتمعاته هو نتاج مسار فكريّ واقتصاديّ وسياسيّ انخرط فيه الغرب منذ نحو

قرنَين مِنَ الزّمن، وأدَّى إلى ما يشهده الغرب اليوم من نهاية للأُسرة بعد تفكيك أوصالها وتنوُّع أشكالها. وبما أنَّ باقي العالَم غير معنيّ بالالتحاق بهذا المسار، تحت مسمَّيات الحداثة أو التّقدُّم، فإنَّ قضيّة مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة هي الأُسرة التي كانت على مرِّ التّاريخ نواة الاجتماع البشريّ، وهي التي تتعرَّض اليوم للتّهديد وتحتاج إلى الدَّعم والتّمكين، وهي التي يُفترض أنْ تبقى بكلِّ ثقةٍ ووضوح، وليس المرأة، القضيَّة الأساس في مجتمعاتنا الإنسانيّة.

طلال عتريسي